

وأورد الزجاجي لبيان تنوع الأساليب والاتساع فيها مدخلا إلى دراسة مكون واحد «كم». فلها موضعان في الكلام : الاستفهام والخبر فهي في الاستفهام بمنزلة عدد منون ينصب ما بعده على التمييز، وهي في ذاتها اسم يحكم على موضعه بالرفع والنصب والخفض، إلا أنها مبنية على السكون لا يلحقها الإعراب، لمضارعها ألف الاستفهام وذلك قولك إذا استفهمت: «كم رجلا عندك؟»، في «كم» في موضع رفع بالابتداء، و«رجلا» نصب على التمييز، و«عندك» الخبر، والتقدير: «أعشرون رجلا عندك؟ أثلثون رجلا عندك؟» وما أشبه ذلك، وتقول «كم غلاما ملكت؟» ف«كم» في موضع نصب بوقوع الفعل عليه وهو «ملكته» والتقدير: «أعشرين غلاما ملكت؟» وكذلك تقول: «كم رجلا قصدك؟» فتكون في موضع رفع بالابتداء، إلا أن ما بعدها منصوب أبداً إذا كانت استفهاماً على التمييز، إلا أن يدخل عليها حرف خفض، فيكون لك فيما بعد وجهان :

النصب على التمييز والخفض على إضمار «من»، وذلك قولك : «بكم درهماً اشتريت ثوبك؟ وبكم درهم اشتريت ثوبك؟» فالنصب على تقدير قولك : «أبشرين درهماً اشتريت ثوبك؟» والخفض على تقدير : «بكم من درهم اشتريت ثوبك؟ فأضمرت «من» وخفضت بها.

وإنما جاز إضمار «من» ها هنا، وإن كانت حروف الخفض لا تضمُّ لأنه قد عرف موضعها، وكثر استعمالها فيه، فجاز إضمارها، لذلك كما أضمرنا «رب» فإن فصلنا بين «كم» وما تعمل فيه، لم يجز إلا النصب على كل حال، كقولك : «عندك غلاماً؟» و«بكم يوم الجمعة درهماً اشتريت ثوبك؟»

فأما «كم» في الخبر فهي بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده فتجرى مجرى «رب» في الأعمال، فتخفض ما بعدها، كقولنا إذا أخبرت عن نفسك «كم غلاماً قد ملكته»، و«كم ثوباً قد لبست»، و«كم داراً قد

(١) انظر الجمل في النحو للزجاجي، ص ١٠٠